S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL
S/PV.2547
15 June 1984
ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والأربعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الجمعة، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	سير جون طومسون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	باكستان	السيد شاه نواز
	بيرو	السيد ارياس ستيبيا
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد سكوفينكو
	زمبابوى	السيد ماشينغادزى
	الصين	السيد لينغ كينغ
	فرنسا	السيد دى لا بارى دى نانتوى
	فولتا العليا	السيد باسولي
	مالطة	السيد غاوتشي
	مصر	السيد شاكر
	نيكاراغوا	السيد تشامورو مورا
	الهند	السيد فيرما
	هولندا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سورزانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الطلقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلقة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في قبـــرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/16596 و Corr.1 و 2 ، و Add.1 و 2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علمـــا بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان ، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقـــة المجلس ، دعوتهم الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي الموقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، قام كل من السيد كيرجا (تركيا) والسيد موشوتاس (قبرص) والسيد دونتاس (اليونان) بشغل مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر أنه أثناء مجـــــرى مشاورات المجلس ، اتفق أعضاء المجلس على أن تقدم دعوة الى السيد نيكاتي م . إرتيكـون وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي الموقت للمجلس . وما لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبـــر أن المجلس يقرر دعوة السيد إرتيكون وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي الموقت .

ليس هناك اعتراض ، وقد تقرر ذلك .

في الوقت المناسب ، سأدعو السيد إرتيكون لشغل مقعد على طاولـــة المجلـــس والادلاء ببيانه .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . أمام أعضـــاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن الفترة الواقعة من ١ كانـــون

الأول/ديسمبر ١٩٨٣ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٤ (S/16596 و Corr.1 و 2 و Add.1 و 2). وأمام أعضاء المجلس أيضا مشروع قرار (S/16622) ، تم اعداده أثناء مجرى مشاورات المجلس . وأفهم أن المجلس على استعداد للمضي بالتصويت على مشروع القرار المطروح أمامنا . وما لم أسمع أى اعتراض ، سأطرح مشروع القرار للتصويت .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أجرى التصويت برفع الأيدى .

المؤيـدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، باكستان ، بيـــرو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، زمبابوى ، الصين ، فرنسا ، فولتا العليا ، مالطة ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمـــى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعـون : لا أحد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . يعتمـد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٥٥٣ (١٩٨٤) .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتـت باكستان لصالح قرار مجلس الأمن ٥٥٣ (١٩٨٤) ، الذى يمدد ولاية قوة الأمـم المتحـدة لصيانة السلم في قبرص حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، لأننا نود أن نؤكد مرة أخرى على الأهمية التي نعلقها على دور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والحاجة الـــى استمرار وجود قوات الأمم المتحدة في قبرص لتسهيل تسوية مسألة قبرص .

ومع ذلك ، فان موقفنا بشأن مضمون القرار لا يزال كما هو ، وكما أعلنّاه في تعليلنـا للتصويت وقت اتخاذ قرار مجلس الأمن ٥٤٤ (١٩٨٣) ، في ١٥ كانون الأول/ديسمبـــر ١٩٨٣ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل قبرص ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة الحارة على توليكم هذا المنصب الرفيع لرئاسة مجلس الأمن ، وأن أعرب لكم عن تقديرنا العميق لكم لحسن قيادتكم وأشيد بكم للطريقة الماهرة واللبقة التي أدرتم بها المشاورات بشأن مشروع القرار الذى تم اعتماده توا ، والذى يقضي بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى . وسأكون مقصّرا اذا لم أضف كلمة ارتياح كبير فيما يتصل بالعلاقات الوثيقة التقليدية القائمة بين قبرص والمملكة المتحدة ، وذلك على الصعيد الثنائي وفي اطار أسرة الكومنويلث .

وأود أيضا أن أعرب عن التقدير العميق لسلفكم السفير تروبانوفسكي ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لاسهامه القيم في معالجة المهام العسيرة التي اضطلع بها هذا المجلس خلال شهر أيار/مايو . وأود أن اهنئه بوجه خاص على تلك الطريقة السليمة التي اضطلع بها بواجبات رئاسة المجلس عندما طرحت مسألة قبرص على هذا المحفل .

وأود أن أتقدم بالشكر لاعضاء هذا المحفل الموقر لقرارهم بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الذى حتمته الظروف باستمرار احتلال تركيا وتصعيد أعمالها والتي ترمي الى تقطيع أوصال بلدى ، انتهاكا للميثاق والقانون الدولي وجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . اننا نرحب بحرارة بهذا التجديد . ونحن نؤمن بأن أى تدخل في مركز قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وفي حرية وزعها سوف يؤدى الى عواقب وخيمة بالنسبة لقبرص وللمنطقة ، وبالنسبة للسلم والامن العالميين .

كما أود بهذه المناسبة أن اؤكد تعاوننا التام مع الامين العام السيد بيريز دى كويبار وتقديرنا له وأن أتقدم له بالشكر على جهوده التي لا تكل في مسعاه من أجل قضية السلم والعدالة في قبرص ، وفقا لولايته ولمبادئ الميثاق . اننا نعول على حنكته السياسية وعلى اخلاصه ، الذى لا يتزعزع ، لهذه المبادئ السامية وكذلك لمقاصد الامم المتحدة من أجل ايجاد حل عادل لمشكلتنا . وأقدم تحية خاصة للسفير هوغو غوبي على تلك الطريقة المثالية التي اضطلع بها ، هو ونائبه السيد هولمغر ، بمهمتهما العسيرة بوصفهما ممثلين خاصين للأمين العام في قبرص .

وأود أيضا ان أشيد بالاسهام القيم الذى قام به وكيل الامين العام السيد بريان اوركارت وزميلاه القديران في الامانة العامة ، السيد شيرى والسيد بيكو وان أشكرهم على مساعدتهم وتعاونهم اللذين داما لعدة سنوات .

كما أتقدم بعميق تقدير حكومتي لقائد قوات الامم المتحدة في قبرص الفريق غونتر غرايندل ومعاونيه ورجاله للطريقة المتفانية والقديرة التي يضطلعون بها بواجباتهم .

وأخيرا ، وليس آخرا ، أعرب عن آحر مشاعر الامتنان للحكومات الصديقة على اسهامها الطوعي بتقديم الاشخاص والاموال لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . مما جعلها تستمر في القيام بخدماتها القيمة لصيانة السلم في بلدى .

وباعتماد مجلس الامن القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) البالغ الاهمية في الشهر الماضي فان مجلس الامن قد اعترف مرة أخرى بأن مسألة قبرص مشكلة دولية خطيرة من مشاكل الغزو والعدوان والاحتلال المستمر والانتهاك التركي الكبير لحقوق الانسان والحريات الأساسية لشعبنا . ان المناقشة التي دارت في هذا المحفل الموقر وكذلك في الجمعية العامة وغيرهما من المحافل الدولية المختصة بشأن مشكلة قبرص تعد صدى لعملية الطرد اللاانساني لـ ٢٠٠٠٠٠ شخص من ديار وآراضي آجدادهم ، وللمشاكل الانسانية التي لحقت بعائلات المفقودين والمحتجزين وللسياسة غير المقبولة التي تتمثل في استيراد المستوطنين من آراضي تركيا ، والاعمال الموجهة ضد هوية قبرص باعتبارها وحدة متماسكة وآخيرا الانفصال المزعوم وغيره من الاعمال غير القانونية أو أعمال التهديد .

لذلك فان تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تعد تذكرة بأن جميع أعمال الظلم وانتهاكات الميثاق والقانون الدولي لا تزال مستمرة . ان قرارات الأمم المتحدة ، لا سيما القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذى اتخذته الجمعية العامة بالاجماع ثم أيده مجلس الامن في القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) ، لا تزال دون تنفيذ . ونتيجة لذلك فان سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها لا تزال تتعرض للانتهاك . فقوات الاحتلال التركية لم تنسحب ولم يسمح للاجئين بالعودة الى ديارهم وأراضيهم كما نصت على ذلك القرارات السابق ذكرها .

ومن ثم ، فان المبادئ العزيزة والمثل السامية تصبح موضع اختبار قاس في قبرص .

ان مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، كما نصت عليه الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، يتعرض للانتهاك .

كما ان تركيا تضرب ، في صلف ، عرض الحائط بمبادئ حرمة الدول وسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها .

ان حقوق الانسان لشعب هذه الجزيرة التاريخية الجميلة يجرى قمعها تحت نير قوات الاحتلال التركية التي ينبغي سحبها على نحو عاجل وفورى دون أى تأخير .

ان حرية الانتقال والاختلاط ، اللذين لا يعوقهما عائق ، لشعبنا واللذين لا غنى عنهما في عالم متكافل يحل محلهما سياسة الفصل بالقوة على أساس معايير عرقية وعنصرية . وهذه حالة تذكرنا بنظام الفصل العنصرى . ان السياسة التي فرضت لخدمة الأغراض السياسية للتقسيم وضم الجزء المحتل من قبرص الى أراضي تركيا تتم في عهد الامم المتحدة أمام أعين المجتمع الدولي ، الذى أعلن مرارا وتكرارا ادانته لهذه السياسات . ولكن القائمين بهذه الاعمال يجدون أنه من الممكن أن يستمروا فيها وأن يصعدوها .

كيف يتأتى ذلك ؟ ولِمَ الحاجة الى تمديد آخر لولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص؟ ان الاجابة واضحة . فتركيا تتجاهل وتنتهك جميع أحكام قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، حتى القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، الذى صوتت تركيا نفسها مؤيدة له ثم أيده هذا المجلس بعد ذلك بالاجماع ، وأضفى عليه الطابع الالزامي . وبالطبع فان هذا السلوك من جانب تركيا غير مقبول وينبغي أن يدان . ومع ذلك ، فحقيقة انه لا يبدو أن الامم المتحدة في وضع يسمح لها بمنع هذا الظلم الفادح أو بفرض قرارات مجلس الأمن الالزامية بشأن قبرص ، هي لب المشكلة ، التي تتجاوز جزيرة قبرص وتطوق البشرية جمعاء وتعرض أساس هذه المنظمة للخطر ، ولا سيما مجلس الامن الذى يضطلع بمسؤولية رئيسية هي صيانة السلم والامن الدوليين .

لقد قيل - وقد يكون ذلك عن حق - ان الافتقار الى اجماع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن كان ولا يزال أحد الاسباب الرئيسية لاخفاق المجلس في الاستجابة بفعالية لحالات العدوان أو غيرها من انتهاكات السلام ، خصوصا وان هذه الحجة تساق كثيرا لتفسير اخفاق المجلس في اتخاذ اجراء لتنفيذ هذه القرارات الالزامية . الأمر الذى يضفي جوهرا ومعنى على أحكام الميثاق ذات الصلة .

نعم ، لقد تعين عليّ أن أقول ان الافتقار الى اجماع الاعضاء الدائمين في المجلس كان ولا يزال هو العقبة الرئيسية . ولكن ما هو الحال بالنسبة لقبرص ؟ لقد اعتمد مجلس الامن بالاجماع القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) مؤيدا به القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) الذى اتخذته الجمعية العامة بالاجماع . وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي اتخذ المجلس أيضا القرار ٤٥١ (١٩٨٣) وذلك بالدعم والتصويت الايجابي لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الامن . وفي ١١ أيار/مايو من هذا العام أعلن مجلس الأمن عن رأيه بحزم ، وذلك باعتماد القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) .

ما هو اذن المبرر أو الأساس للاحجام عن العمل اللازم بالنسبة للحالة في قبرص ، ولدينا قرارات اتخذها مجلس الأمن بالاجماع بصورة متكررة وأيدتها الغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة ؟ انني بكل أمانة لا أستطيع أن أتصور اى سبب لهذا الا اذا أخذنا في الاعتبار النهج الانهزامي بان الأمم المتحدة مجتمع مناقشة لا أثر لقراراته ، وهو نهج ترفضه حكومة بلادى رفضا تاما وقاطعا .

ان مأساة قبرص تجسد محنة الدول الصغيرة والضعيفة عسكريا ، التى وضعت باختيارها وبالضرورة في الأمم المتحدة آمالها في السلم والأمن . ان أمن هذه الدول ينبغي بصفة خاصة ان يشغل الأمم المتحدة . اى الدول الصغيرة ، لكونها معرضة للخطر تشكل اختبارا للمنظمة وتزيد من مسؤوليتها ، وتعتبر محكا لجدواها ولقدرتها على الوفاء بمهمتها الأساسية .

فاذا ما استمرت الأمم المتحدة في السماح باغفال قراراتها بازدراء ، فانها ستواجه نكسات أخرى خطيرة وستتضاءل هيبتها وجدواها . ان مصداقية الأمم المتحدة تعتمد على ما اذا كانت المنظمة العالمية تسلك وفق التزامات الميثاق باتخاذ اجراء فعال عندما تتطلب الحالة ذلك .

ان مسألة قبرص حالة نجد فيها ان من اللازم والضرورى ان يتخذ مجلس الأمن اجراء فعالا فاذا ما اتخذ هذا الاجراء فان الاتجاه الى ان نكون تحت رحمة دول معتدية سوف يتغير وسيصبح العالم مكانا آمنا حقا للعيش فيه .

ومن المؤسف ان هذه الحالة ليست هي الحالة السائدة اليوم ، ونتيجة لذلك فان ما يحدث في بلدى هو ان ثلث مجموع السكان الذين اقتلعوا من اراضي وديار اجدادهم يستيقظون كل صباح ، في ظل ظروف اسكانية مؤقتة أو في مخيمات اللاجئين ، وكلهم شوق الى العودة الى مدنهم وقراهم . ويمكن للمرء كل يوم أن يشهد اللاجئين وهم يتطلعون من بعيد ، وبشوق الى ديارهم وأراضيهم الحبيبة في الجزء المحتل من قبرص . لقد انفصلوا رغما عنهم عن شعبهم وعن الأماكن التي يعتزون بها . انهم يشعرون بالمرارة

بسبب الظلم الذى يحيق بهم منذ عقد . ان خيبة أملهم تزداد وتقوى نتيجة للأعمال غير الشرعية التي يجرى اتخاذها لتغيير الطبيعة الديموغرافية لبلادهم وبسبب الافتقار الى خطوات عاجلة وفعالة لوقف وعكس سار هذه الأعمال التي تشكل جريمة ضد الانسانية .

ان المنطقة المحتلة من قبرص تم استعمارها بشدة باستيراد آلاف من السكان الاجانب تعزيزا لخطط انقرة التي ترمي الى تغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص وادخالها ضمن الأراضي التركية . ان هؤلاء المستعمرين ينهبون الديار والأراضي ويقتلعون منها السكان الاصليين . لقد اكتسبت هذه الأراضي والممتلكات بالعرق والدموع ؛ ان ما بين ٤٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ من هؤلاء السكان يقيمون الآن فعلا في مناطق محتلة . ان الدليل على وجودهم مذهل ولا يمكن للكلام الخادع أو للتكتيكات المراوغة من قبل ممثل تركيا ان تخفي هذا الوجود . لقد قال فاضل كوتشوك نائب الرئيس القبرصي التركي المرحوم ان المستوطنين حولوا الجزيرة من جنة الى جحيم .

بعد أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) بأيام قليلة ، جددت تركيا وعملاؤها في المنطقة المحتلة ، كما يشهد على ذلك تقرير الأمين العام المقدم الى المجلس، اتباع سياسة الأمر الواقع ، محاولة تقطيع اوصال جمهورية قبرص . وبتسديد لطمات مستمرة الى وحدة شعبنا ، التي يعتز بها القبارصة اليونانيون والاتراك على حد سواء ، تواصل انقرة ، سدى ، بذل جهودها لفصم الروابط التاريخية التي تربط بين القبارصة بصورة تقليدية ، والتي يصوغها المصير المشترك والوطن المشترك .

وفي كل يوم تتخذ خطوات جديدة ترمي الى تحطيم استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ، وتحويل الجزء المحتل الى اقليم تابع لتركيا . ويعلم المجلس انه بعد الاعلان غير الشرعي المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ قامت انقرة ، في محاولة يائسة لاضفاء الصبغة الشرعية على هذا الكيان ، بتبادل السفراء المزعوم في ١٨ نيسان / ابريل من هذا العام . وبالاضافة الى ذلك فانها تفكر في اجراء استفتاء مزعوم في المستقبل القريب لاعتماد " دستور " ولاجراء " انتخابات " لتحقيق مطامع دنكتاش في تشديد قبضته على " رئاسة " المناطق المحتلة .

ان هذه الدولة المزعومة ليس لها اراض سوى المناطق التي احتلتها تركيا بقوة السلاح ، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية قبرص ، التي لها الولاية القانونية عليها ، باعتراف القانون الدولي وبتأكيد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان الشعب الأصلي الذى يشكل ٨٠ في المائة من سكان تلك المناطق انتزعته بالقوة القوات التركية وحل محله مستوطنون من الاناضول ، منحوا دون حق الجنسية القبرصية ، وديار الشعب الذى اقتلع من أرضه .

كيف يمكن الاعتراف بما يترتب على هذه الأعمال باعتباره دولة ؟ كيف يمكن لاى دولة عضو في الأمم المتحدة ان يكون لها علاقة بكيان هو نتيجة العدوان والنهب ؟ من الطبيعي ان اعلان الاستقلال المزعوم لهذه المنطقة قد أدين في قرارى مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) . لقد اعتبر المجلس هذا الاعلان غير قانوني وباطلا وطالب بسحبه .

ان الأعمال التركية التي جرت خلال الفترة قيد الاستعراض والتي ترمي الى استعمار منطقة فاروشا ينبغي ان تكون موضع اهتمام خاص لدى أعضاء المجلس وبصفة خاصة في ضوء الفقرة ٥ من القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) الذى اتخذه مجلس الأمن في الشهر الماضي فقط . ويجب ان ينفذ هذا القرار بالكامل وبدقة في جميع جوانبه .

ان الأمين العام في الفقرة ٢٦ من تقريره (S/16596) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، يقدم بيانا بالاحتجاجات التي قدمتها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والتي لم يعرها الجانب التركي أى التفات فيما يتعلق بالأعمال غير الشرعية للاستيطان في فاروشا ، وفي الفقرة ٦٠ يقول الأمين العام :

" ولذلك يساورني قلق ازاء ما يتضح من عبث بالوضع الراهن في الجزء الشمالي الغربي من فاروشا ولقد أبلغت الطرف المعني بقلقي من هذا التطور ".

(S/16596 ، الفقرة ٦٠)

ومن الجدير بالملاحظة ان الأمين العام يستخدم عبارة " ما يتضح من عبث بـ " وهذا يعني ان هذا لايزال مستمرا حتى الآن . ومن الجدير بالملاحظة أيضا ان نتذكر

انه بينما كان مجلس الأمن مجتمعا في ايار/مايو من هذا العام لبحث شكوى قبرص الخاصة بتبادل "السفراء" كانت تركيا تسير قدما في استيطان فاروشا . وعلاوة على ذلك فان تركيا ، متجاهلة تماما للقرار ٥٥٠ (١٩٨٤) الذى اتخذ في ايار/مايو ، وانتهاكا للفقرة ٣ من هذا القرار التي تدعو جميع الدول الى عدم الاعتراف بالدولة المزعومة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، ثم تطلب منها الا تقدم أية تسهيلات الى الكيان الانفصالي السالف الذكر أو الا تمدّ له يد المساعدة بأى حال من الأحوال ، تستضيف السيد دنكتاش فيما يطلق عليه زيارة رسمية . انني أقول لأعضاء المجلس ان هذا الاتجاه من جانب تركيا وهذا التجاهل والغطرسة تؤكد بشكل أوضح من أى وقت مضي أن مشكلة قبرص ، التي تبحثونها بصبر واناة ، والتي أعلنتم رأيكم بشأنها مرارا ، مشكلة خطيرة بالنسبة لشعب قبرص ، كما هي مشكلة بالنسبة لكم أيضا . انكم تقررون وتركيا ترفض . انكم تطلبون وتركيا تصم اذنيها ؛ انتم تتخذون القرارات وتركيا تضرب بها عرض الحائط وتمزقها في وجه هذا المحفل .

ان نفاق انقرة ونفاق السيد دنكتاش هائلان . فهما من ناحية يتشدقان بالحاجة الى المفاوضات المنفصلة ، ومن ناحية اخرى فانهما يسعيان باعمالهما وسياساتهما الى تحطيم الاسلوب المتفق عليه لايجاد حل يقوم على اساس قرارات الامم المتحدة والاتفاقية الرفيعي المستوى . وبعبارة اخرى ، كما قال خبير نزيه وبارز في مشكلة قبرص ، انهما يريدان الوصول الى نتيجة نهائية مقتضاها انه لا يوجد شيء للتفاوض بشأنه سوى مطالبة حكومة قبرص بالاستسلام وقبول تقسيم الجمهورية وتدميرها .

ان قرار تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، الذى نرحب به ، يحقق جانبا واحدا من مهمة الامم المتحدة في قبرص الا وهو صيانة السلم . ولا يمكن ، بل لا ينبغي ، ان نغفل الجانب الآخر من هذه المهمة الا وهو صنع السلم . فالجانبان مرتبطان . ما هي احتمالات صنع السلم ؟

لقد ذكرت انتهاكات تركيا العديدة لقرارات الامم المتحدة وحالات فرض الامر الواقع التي تقوض بالكامل جهود الامين العام الرامية الى احراز نتائج ايجابية في بعثة المساعي الحميدة . ويستتبع ذلك انه ما لم يتم وقف هذه الاعمال غير الشرعية وعكس اتجاهها ومعالجتها فان الامين العام لن يستطيع للاسف ان يحقق النتائج المرجوة . ولهذا ينبغي تحرير الامين العام ليس من القرارات التي تقوم عليها اعماله بالضرورة بل من جميع الانتهاكات لهذه القرارات الملزمة .

وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي ان يكون هناك اشتراك كامل وفعال من جانب المجلس ومن جانب الحكومات التي في وسعها ممارسة التأثير على تركيا للامتثال لحكم العالم الذى تجسده قرارات المجلس ولا سيما القرارات ٣٦٥ (١٩٧٤) و٣٦٧ (١٩٦٧) ، و ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) . وان السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، في خطابه امام هذا المجلس في ٣ ايار/مايو ١٩٨٤ ، أكد بعبارات بليغة واضحة الحاجة الى اتخاذ اجراء حاسم وفعال .

ورغم ردود الفعل السلبية الناجمة عن عدم تنفيذ المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة لا يزال مجلس الامن يتمتع بسلطة معنوية وغير معنوية يستطيع استخدامها وينبغي له ممارسة الضغط على المخالفين للامتثال لقراراته . وهذه السلطة ينبغي ان تمارس بحسم على المعتدين الذين لا يرتدعون .

وفضلا عن ذلك يمكن لبعض البلدان ، بحكم علاقاتها مع تركيا ونظرا لقوتها ، ان تمارس نفوذها في انقرة على نحو بنّاء . ونحن نعتبر هذا امرا ضروريا .

وما فتئ الزعماء القبارصة الاتراك المعتدلون والسواد الاعظم من الجالية القبرصية التركية يبرزون على نحو متزايد الحاجة الماسة لوضع حد لسياسات انقرة وسياسات السيد دنكتاش الرامية الى تحطيم جمهورية قبرص وتحطيم جميع جسور التعاون بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك .

اود ان اختتم كلمتي بتوجيه نداء مخلص للامين العام . ان حكومتي وشعب قبرص يعلقان آمالا كبيرة على السيد بيريز دى كوييار . اننا نعرف صلته الروحية الخاصة بقبرص. ونحن على دراية بحنكته السياسية ونفاذ بصيرته . كما نعلم تمام العلم كيف كان دوره في صنع السلم محبطا . ولكننا لا نزال نثق ونعتقد بانه بامكان الامين العام - بما يتحلى به من جلد وتفان في مهمة السلم وعن طريق السلطة المعنوية الواسعة لمنصبه - ان يقودنا الى حل لأزمة قبرص يقوم على قرارات الامم المتحدة والاتفاقين الرفيعي المستوى .

ومن ناحيتنا فاننا لم نيأس مطلقا بل ما فتئنا نأمل دوما في ان يدرك الجانب الآخر الحاجة لايجاد هذه الظروف التي من شأنها ان تسهم في ايجاد حل لمشكلة قبرص .

لقد مددنا يد التعاون ، وسوف نواصل الاسهام في كل جهد في مجال السعي لايجاد حل عادل لمشكلتنا وسوف نواصل الاستجابة لكل جهد يبذل في هذا المجال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل قبرص على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل اليونان . وادعوه الى الادلاء ببيانه .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اود ان اشكركم وان اشكر اعضاء المجلس الاخرين على تلبية طلبي للمشاركة في هذه المناقشة بمقتضى الميثاق .

اسمحوا لي في البداية ان اهنئكم ، سيدى ، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . واغتنم هذه الفرصة لكي اعرب لكم ، سيدى الرئيس ، عن تقديرنا لجهودكم اثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت في المجلس وعن ثقتنا بأنكم ستقودون مداولات المجلس بحكمة ومهارة . ويكفل هذا مواهبكم الشخصية وتكفله ايضا حقيقة انكم تمثلون بلدا ذا خبرة طويلة في المشاركة في الشؤون الدولية .

وسأكون مقصرا اذا لم اعرب في هذه المناسبة عن تقديرنا ايضا للطريقة النموذجية المعهودة ، التي ادار بها الرئيس السابق السفير ترويانوفسكي اعمال المجلس اثناء شهر ايار/مايو .

اننا نرحب بتمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عن طريق التصويت الاجماعي الذى اجراه المجلس . وحكومتي مقتنعة تماما ان وجود هذه القوة الدولية وعملها في اقليم جمهورية قبرص يعتبران من اهم عوامل السلم والاستقرار في منطقة لا تزال الحالة فيها مضطربة بالرغم من العديد من قرارات الامم المتحدة .

وبالاضافة الى تمديد ولاية القوة فان القرار الذى اتخذ توا يؤكد من جديد بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الامين العام . وان اختصاصات هذه البعثة محددة تماما في قرارات المجلس ٣٦٧ (١٩٧٥) و ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) . وهذه البعثة التي يضطلع بها الامين العام ، كما تحددها القرارات الآنفة الذكر ، تحظى بتأييد حكومتي الكامل .

للأسف ان الحالة السائدة في جمهورية قبرص ما فتئت تتفاقم باستمرار منذ عدوان تركيا في عام ١٩٧٤ بسبب الاحتلال العسكرى التركي لجزء من اراضي الجمهورية وبسبب

الاعمال الانفصالية الاخرى ذات الصلة مما حمل المجلس على ان يتخذ مؤخرا القرارين ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) . وقد اعربت حكومتي في مناسبات عديدة عن ارائها امام هذا المجلس وامام الجمعية العامة بشأن استمرار انتهاك تركيا في جمهورية قبرص لجميع قواعد القانون الدولي والعديد من قرارات الامم المتحدة . وفي الآونة الاخيرة عندما ناقش المجلس بصورة مستفيضة مشكلة قبرص قبل اتخاذ القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) اعربت عن رأى حكومتي القائل بأن المسؤول الوحيد عن اطالة امد ازمة قبرص هو تركيا التي تسيطر تماما على جزء من أراضي جمهورية قبرص عن طريق قوتها المحتلة . وقد تناولت عندئذ اهم جوانب مشكلة قبرص . وسيكون من النافل حقا لو كررت مرة اخرى الاعراب عن تلك الآراء .

ولهذا ، سأقتصر على القول بان حكومة بلادى تؤيد كل جهد يهدف الى ان تستعيد حكومة جمهورية قبرص ممارسة سلطتها السيادية على كامل اراضي الجمهورية وضمان استقلالها ووحدتها وسلامتها الاقليمية . وفي رأينا ، يمكن تحقيق هذا عن طريق انسحاب قوات الاحتلال التركية من الجمهورية وانشاء نظام دستورى ديمقراطي يتيح تكافل الحقوق لجميع سكان قبرص ، في الوقت الذى يضمن فيه بصورة موثوقة الحقوق المشروعة للطائفة القبرصية التركية التي تشكل ، بالاضافة الى الاقليات الاخرى ، مثل الطائفتين المارونية والارمنية ، ٢٠ في المائة من سكان جمهورية قبرص . وترى حكومة بلادى انه لا يمكن التوصل الى حل عادل وناجع ما لم يتم مراعاة الحقائق الديموغرافية في الجمهورية .

ويجدر بنا عند هذه النقطة ان نركز على النهج البناء والمعتدل الذى تتبعه حكومة جمهورية قبرص ، التي استنفدت قدرتها على الابتكار في محاولة ايجاد صيغ لحل توفيقي حقيقي . ان حكومة اليونان تعرب عن كامل تأييدها للرئيس كبريانو وحكومته في كفاحهما من اجل اعادة اقرار الحقوق السيادية للحكومة على كامل اراضي الجمهورية وفي سعيهما الى التوصل الى حل ناجع للمشكلة .

ان اليونان بلد صغير محب للسلم . واننا نود أن يتم استعادة الحرية والسلم في جمهورية قبرص في اقرب وقت ممكن ، فقد يؤدى أى تأخير آخر فيما يتعلق بالتوصل الى تسوية الى تقلص خيارات الحل السلمي بصورة تنذر بالشر ، وهذا تطور لم تألُ حكومة بلادى جهدا للحيلولة دونه .

وبهذه الروح نتمنى للامين العام النجاح في المبادرة الحساسة التي يوشك على اتخاذها ، محاولا مساعدة الاطراف على ايجاد حل عادل وناجع لمشكلة قبرص ، يعود بالفائدة على جميع اهالي الجزيرة . بيد أن الخبرة الماضية التي اتسمت باستمرار تصلب تركيا وانتهاكاتها لسيادة جمهورية قبرص تجعل من المحتم علينا ان نتابع التطورات بحذر بالغ . ولسوء الحظ ، فان شعورنا بالاحباط المتكرر يدعو الى توخي الحذر . لقد شهدنا مرارا اعلانات مثيرة من الجانب التركي عن اقتراحات ومبادرات لم تنفذ ابدا ولا تهدف الا الى تهيئة

جو مؤات بصورة مؤقتة . ونحن لا نثق اطلاقا بالبيانات التي تحاط بضجة كبيرة والتي لا تهدف الا الى تضليل الشعب لفترة ثم تدرج طي النسيان . وحتى في الآونة الأخيرة ، قدم الاتراك الى الامين العام وعودا بالتعاون معه ، ولكنهم اعقبوا ذلك باعلان الدولة المزعومة . وبينما كان هناك التزامات بنقل فاماغوستا الى سيطرة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم كانت الخطط للبدء باستعمار المدينة قد دخلت في مرحلتها النهائية . اننا نشعر بالقلق حقا ، واسمحوا لي أن اقول ، بكل احترام ، انه ينبغي للمجلس ان يشاطرنا هذا القلق .

اننا نعتقد ان ضجيج الخطابة واعلانات النية ليس لها أهمية كبيرة ، وانما النوايا الحسنة التي تؤيدها الادلة السليمة الملموسة . وانا واثق ان حكومة قبرص تتطلع الى رؤية هذه الادلة ، وانها سوف تستجيب لها متى توفرت .

وفي ضوء هذه الوقائع المحزنة ، فاننا نعي تماما المهمة الصعبة للغاية المناطة بالامين العام . ولذلك فاننا نتقدم له بالتمنيات المخلصة والحارة ، وأود في هذه المناسبة ان اشكر ، باسم حكومة بلادي ، الامين العام الموقر ، السيد بيريز دي كويبار ، على تفانيه العميق لقضية قبرص ، وهو تفان ليس حقيقيا فحسب وانما امتحن مرارا في ظل مصاعب كثيرة . واننا نأمل في أن يجد الجلد لمواصلة مسعاه .

وفي هذه المناسبة ، أود ايضا قبل أن اختتم بياني أن اعرب عن امتناننا لحكومات البلدان المساهمة بفرق في قوة الامم المتحدة ، وكذلك للبلدان التي تقدم العون على شكل تبرعات مالية . ونتوجه بالتقدير أيضا الى قائد القوة الميجور جنرال غرايندل وضباط وجنود القوة في قبرص ، وكذلك الى موظفي الامانة العامة ، لتفانيهم للقيام بالمهمة البالغة الاهمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو السيد نجاتي م. ايرتيكن ، الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى القاء بيانه .

السيد ايرتيكن (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة الاولى التي يشرفني ويسعدني فيها ان اخاطب هذا المحفل ،واود ان اشكركم ، سيدي الرئيس، ومن خلالكم بقية اعضاء المجلس لاتاحة الفرصة لي للاشتراك في هذه المناقشة ، نيابة عن الشعب التركي في قبرص ، الطرف المؤسس والشريك المتساوي الحقوق في تحقيق استقلال جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية ،التي انشئت في عام ١٩٦٠ ،واحد الطرفين المهتمين المعنيين بصورة مباشرة بالنزاع في قبرص .

لقد اوصى الامين العام للامم المتحدة مجلس الامن في تقريره عن عملية الامم المتحدة في قبرص ، المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، بأن

" يمدد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة اخرى مدتها ستة أشهر ".(S/16596 ، الفقرة ٦٢)

ويسعدنا ان نلاحظ ان تقرير الامين العام الذي يغطي الفترة من ١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٨٤ ، برغم انه يشمل نقاطا معينة — مثل استعمال بعض الالقاب والتسميات — لدينا عليها تحفظات وسنعرب عن آرائنا بشأنها له كتابة في الوقت المناسب ، يتضمن العناصر الثلاثة البنّاءة التالية :

أولا ،الاعلان الواضح للامين العام في الفقرة ٤٩ بأن بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها حاليا هي التي عهد بها " مجلس الامن الى الامين العام في قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) " والرأي الذي أعرب عنه في الفقرة ٥٩ بأنه لا يستطيع متابعة مساعيه الحميدة الا

" بالتعاون والتأييد ممن يعنيهم الامر " (S/16596) .

ان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تؤيد تمام التأييد بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام ، وتشاطر الرأي القائل بأنه لا يستطيع متابعتها الا على اساس قرار مجلس الامن ٣٦٧ (١٩٧٥) .

ثانيا ، يشير الامين العام في الفقرة ٥٩ من تقريره الى "الاساس المتفق عليه " للتسوية ، ويدعو الاطراف المعنية الى البدء "في البحث عن حل على هذا الاساس " دون

مزيد من الابطاء ٠ ولعلكم تذكرون ان الاساس المتفق عليه والاطار القائم اللذين اجـــرى عليهما المفاوضات ، التي ينبغي أن تستأنف على اساسهما ، متضمنان في الاتفاق الـــذى توصل اليه في اجتماع قمة دنكتاش - مكاريوس المعقود في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ وفي الاتفاق الذى توصل اليه في اجتماع قمة دنتاش - كبريانو المعقود في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وكذلـك في البيان الاستهلالي الذى ادلى به الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٩ آب/اغسطـــس ١٩٨٠ ، وفي وثيقة التقييم الصادرة عن الامم المتحدة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبـــر ١٩٨١ ٠

ثالثا ، اكد الامين العام ايضا في الفقرة ٥٩ من تقريره على انه ينبغي أن يكـــون البحث عن حل "بهدف اقامة دولة اتحادية" ، وهذا هو ، في نهاية المطاف ، ما اتفـــق عليه في اجتماعي القمة في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ٠

اود ان انتقل الان الى مسألة تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلـــم في قبرص . ان الجانب القبرصي التركي ،الذى يعتبر وفقا للممارسة المعمول بها ، احـد الاطراف المعنية لابد من التشاور معه والذى تعتبر موافقته ضرورية من اجل تمديد ولايـة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، كان على استعداد لاعطاء موافقته على التمديد الموصى به، لو تم هذا التمديد على نحو قانوني ودستورى . وحتى يرتكز تمديد الولايـة في الشمال والجنوب على اساس قانوني سليم كان من الضرورى حذف الاشارة الى " حكومـة قبرص " في قرار مجلس الامن الذى اتخذ منذ هنيهة . ولا يوجد في الوقت الراهن حكومة قبرصية شرعية ودستورية بوسعها ان تتكلم باسم الجزئين الشمالي والجنوبي من قبـــرص. ان الادارة القبرصية اليونانية التي تتألف فقط من الجناح القبرصي اليوناني لجمهورية عام ١٩٦٠ الثنائية القومية والقائمة على اساس المشاركة والتي لا تمارس ولا يتها الا في قـــبرص الجنوبية لا يمكن من الناحية القانونية او الواقعية قبولها بوصفها " حكومة لقبرص بأسرها ".

ان وجود ادارتين منفصلتين في قبرص امر اعترفت به بصورة قاطعة الدول الضامنة الثلاث وهي : تركيا واليونان والمملكة المتحدة في اعلان جنيف المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ وقد اعترفت ايضا قرارات الأمم المتحدة بمبدأ المساواة بين الطرفين منها على سبيل المثال ، الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) المؤرخ في ١ تشريـــن الثاني /نوفمبر ١٩٧٤.

ومما له اهميته ان اعلان جنيف المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ قد ذكر ان وزراء خارجية الدول الضامنة الثلاث :

" ... قد وافقوا على ان المفاوضات ، كما نص عليها قرار مجلس الامن ٣٥٣ ، ينبغي ان تتم بأقل قدر ممكن من التأخير بغية تحقيق ... " ، من جملة امور اخرى ، " اعادة اقامة الحكومة الدستورية في قبرص".(S/11398 ،الفقرة ٥)

وهذا يوضح ان وزراء الخارجية الثلاثة كانوا يرون بوضوح انه ليس هناك وجـــود لمثل هذه الحكومة في قبرص حتى تتم اعادة اقامة " الحكومة الدستورية في قبرص" ،وان

الادارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص ، لذلك ، لم تكن " الحكومة الدستورية " في ذلك الحين ولا يمكن ان تمثل الان " الحكومة الدستورية " ، التي تسعى المفاوضات بـــين الطائفتين ، وفقا لما جاء في اعلان جنيف ، الى " اعادة اقامتها " .

ان هذا الرأى المنطقي والقانوني والواقعي قد اعرب عنه ايضا وزير خارجيـــة بريطانيا السابق ، السيد ديفيد اوين ، في مجلس العموم في عام ١٩٧٦ عندما كـــان يشغل وظيفة وزير دولة في وزارة الخارجية . وقد ذكر السيد اوين ما يلي :

" لابد لنا ان نجمع الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانيـــة وان نشكل حكومة مناسبة لقبرص قادرة على الكلام باسم الشعب كله ..."

(محاضر " هانسارد " ، ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، العمود ٦٥٨) .

وعلى سبيل المثال ، تم ايضا التعبير عن اراء مماثلة في البرلمان الاوروبـــي وعندما نوقش في البرلمان الاوروبي في ربيع عام ١٩٨٠ البروتوكول المؤقت لاتفاق انتســاب قبرص الى الاتحاد الاقتصادى الاوروبي قال السيد سيل ، مقرر لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، لدى تقديم تقريره الوارد في الوثيقة 1-822/79 والمتعلق بالموضوع ، ما يلـــي باسم لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية :

" تتمثل الحالة السائدة حاليا في قبرص في ان هناك بلدين قائمين فـــي الجزيرة الواحدة ؛ وليس هناك روابط قانونية بين الطائفة التركية والحكومـــة القبرصية (اى الادارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص)"

وهكذا يتضح بصورة جلية انه منذ العدوان القبرصي اليوناني على الشعـــب القبرصي التركي في عام ١٩٦٣ وفي غياب تسوية سياسية نهائية متفق عليه بصورة مشتركة كان ولا يزال في قبرص كيانات سياسيان منفصلان . وفي اعقاب احداث تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٧٤ ، حققت هاتان الادارتان المزيد من الاستقلال الذاتي والمساواة وتمارســـان السيطرة والسلطة على مناطقهما منذ ذلك الحين .

ومن هنا ، فان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية هي السلطة الوحيدة الـــتي بوسعها ان تتكلم باسم القبارصة الاتراك في جمهورية عام ١٩٦٠ وفي الجزء الشمالي مـــن الجزيرة وان تمثلهم .

ان الاحداث التي اعقبت القرار القبرصي التركي بترك طاولة المفاوضات في نيسان/ ابريل ١٩٨٣ واللجوء عوضا عن ذلك الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، الامر الذى ادى الى قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٣ المؤرخ في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ ، قد بينت ان العقبة الرئيسية امام التوصل الى تسوية سلمية وعادلة على اساس التفاوض تمثلت في الاعتراف الخاطئ المستمر بالادارة القبرصية اليونانية بوصفها " حكومة قبرص" الشرعية ولذلك لعلكم تذكـــرون ان الجانب القبرصي التركي لم يكن لديه من خيار في كانون الاول/ديسمبر الماضي سوى ان يرفض رفضا كاملا قرار مجلس الامن ٥٤٤ (١٩٨٣) الذى احتوى على فقرة تستخدم عبـــارة " حكومة قبرص" بوصفها مرادفة للادارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص .

ومما هو جدير بالملاحظة ان القرار الذى اتخذ للتو هو عبارة عن نسخة حديثة للقرار ٥٤٤ (١٩٨٣) وان هذا القرار يشير بصورة مماثلة الى " حكومة قبرص" . وفي ظـل هذه الظروف فليس امامنا من خيار مرة اخرى سوى ان نرفض رفضا كاملا القرار الحالـــي للاسباب نفسها .

ولولا تضمين الاشارة غير الموفقة الى " حكومة قبرص" التي تعني الادارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص في القرار ٥٤٤ (١٩٨٣) والقرار الحالي لكنا قد منحنا موافقتنا في كل مرة وبالتالي فان شرعية وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في الجزئين الشمالي والجنوبي من قبرص ما كان سيجرى التشكيك فيها بما يترتب على ذلك من عواقب غير محمودة ومشاكل قانونية لجميع المعنيين بالامر .

واود الان ان اعلق على بعض الجوانب الاخرى من القرار الحالي :

اولا وقبل كل شيء ، فيما يتعلق بالاشارة الى الفقرة الرابعة من الديباجة مـن القرار الحالي الى " القرارات الاخرى ذات الصلة" ، اود ان اؤكد ان هناك عددا مـن القرارات رفضه الجانب القبرصي التركي رفضا كاملا في حين ان هناك قرارات أخرى قبلـت بتحفظ .

ثانيا ، فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق ، بينما تؤيد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تأييدا كاملا بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام ، اود ان اشير

الى ان هذه البعثة ، كما جاء في التقرير الحالي للامين العام ، لا يمكن ان تستمر الا على اساس الفقرة ٦ من قرار مجلس الامن ٣٦٧ (١٩٧٥).

واخيرا ، اود ان استرعي انتباه المجلس الى ان عبارة " الولاية الحالية " المشار اليها في نهاية الفقرة ٣ من المنطوق مضى عليها الآن اكثر من ٢٠ عاما وكانت ترمي الى تلبية الحاجات الخاصة للحالة السائدة في ذلك الوقت . ان الظروف في الجزيرة قد تغيرت بدرجة كبيرة منذ ٤ اذار/مارس ١٩٦٤ ونعتقد انه من الضروري الآن اعادة النظر في الولاية بغية تلبية الاحتياجات الحالية .

واود ان اؤكد مرة اخرى ان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ترغب في التوصل الى حل عادل وسلمي لمشكلة قبرص عن طريق اجراء المفاوضات المباشرة بين الشعبيين في قبرص على قدم المساواة وترغب في تأييد بعثة المساعي الحميدة للامين العام التي اناطها به قرار مجلس الامن ٣٦٧ (١٩٧٥) . وعلاوة على ذلك ، واذ نأخذ في الاعتبار العوامل الايجابية الواردة في التقرير الحالي الذى قدمه الامين العام الى المجلس والذى اشرت اليه آنفا ، وايمانا منا بأن المفاوضات المباشرة على اساس الاطار المتفق عليه بصورة متبادلة يمكن استئنافها الآن على قدم المساواة ، فان الجانب القبرصي التركي ، برغم رفضه الذى لابد منه للقرار الحالي للاسباب التي اوضحتها ، على استعداد لقبول وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على اراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية على نفس الاساس الذى اعلنا عنه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ . وهكذا ، فان موقفنا الراهن لا يزال يتمثل في ان مبدأ ونطاق واساليب واجراءات التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا ترتكز الا على قرارات تتخذها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وحدها . وهذا يظل موقف حكومتنا .

ولا ارغب في خلق مناخ من شأنه ألا يؤدى الى استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين على قدم المساواة تحت اشراف الامين العام اضطلاعا ببعثة المساعي الحميدة

التي اناطها به مجلس الامن في عام ١٩٧٥ ، وذلك بالخوض في جدل مع ممثل القبارصة اليونانيين ومحاولة الرد على جميع مزاعمه التي لا تقوم على اساس ، خاصة بشأن المسائل التي تقع خارج نطاق مسألة تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص المدرجة في جدول اعمال المجلس اليوم. واعتزم في وقت لاحق ان ارد على تلك المزاعم التي قد تكون جديرة بالرد او الملاحظة بصورة خطية حتى يمكن توزيعها بوصفها وثيقة من وثائق الامم المتحدة .

أود أن أشير الى أن رغبة الشعب القبرصي التركي في اقامة اتحاد فيدرالي مع الشعب القبرصي اليوناني كما اتفق عليه في اجتماعي القمة عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ قد تم التأكيد عليها بوضوح في الفقرة ٢٢ من اعلان استقلالنا بتاريخ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ . وقد اشارت الوثيقة A/38/586-S/16148 المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ في الصفحة ٢٩ الى ما يلي :

" ولن يعوق اعلان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية الشعبين المتساويين ولا ادارتيهما عن انشاء مشاركة جديدة في اطار اتحاد فيدرالي حقيقي ؛ بل على العكس ، فان هذا الاعلان يمكن ان ييسر بذل الجهود في هذا الاتجاه بتلبية الشروط اللازمة لانشاء الاتحاد الفيدرالي " .

وعلى هذا الأساس فان أية أشكال أو خطوات تنجم عن اعلان الاستقلال هي بوضوح مسائل داخلية ومحلية . ونحن نشعر أن نوايانا وطاقاتنا بدلا من أن توجه الى هذه الأمور الداخلية ، يجب ان تركز على أساليب وطرق الاسهام في جهود الأمين العام للأمم المتحدة في اطار بعثة مساعيه الحميدة للمضي ، كما قال الأمين العام ، "بغير مزيد من التأخير الى السعي الى حل "على الأساس المتفق عليه الذي يرمي الى انشاء دولة فيدرالية.

فيما يتعلق بالمزاعم القبرصية اليونانية المتعلقة بفاروشا والواردة في رسالة موجهة من الممثل القبرصي اليوناني الى الأمين العام للأمم المتحدة ومعممة في الوثيقة A/38/ S/16612-818 المؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، وبالطريقة التي أصبحت بها فاروشا قضية للدعاية من الجانب القبرصي اليوناني ، يكفينا أن نقول أن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لا تنوى أن تغير الوضع الراهن لمنطقة فاروشا . ان المزاعم المختلفة التي ابديت والتي تتعلق بفاروشا تمت مناقشتها تفصيلا في نيقوسيا مؤخرا مع الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام للأمم المتحدة . كما تم شرح موقفنا له شرحا وافيا .

لا تزال هناك مزاعم يجرى التقدم بها فيما يتعلق باحتلال منازل معينة ، وهي على أية حال خارج نطاق التسوية التي عرضت على القبارصة اليونانيين في مقترحاتنا المؤرخة في

٥ آب/اغسطس ١٩٨١ وخارج نطاق المنطقة التي حددت في هذه المقترحات . وبالتالي ، فقد قمت بعملية استفسار من نيقوسيا الليلة الماضية وتلقيت معلومات قاطعة مفادها أنه فيما يتعلق بالمنازل الثلاثة عشر التي قيل أنها احتلت ، فانها غير مشغولة في الوقت الراهن ولا يشغلها أي أحد .

وفضلا عن ذلك ، فيما يتعلق ببعض الانتهاكات في بعض اجزاء من فندق يسمى " فندق سافوى " ، وقد ابلغت الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام بأن جميع السلطات تقوم باجراءات قانونية لطرد من احتل هذا الفندق ؛ أكدت سلطاتنا صباح اليوم أن تلك الأماكن التي تم شغلها من بعض الشاغبين تم اخلاؤها وفقا للاجراءات القانونية التي قامت بها سلطاتنا .

ولعلكم تذكرون بالنسبة لموضوع فاروشا أنه في العروض المختلفة التي قدمها الجانب القبرصي التركي فيما يتعلق بفتح " منطقة فاروشا " للاستيطان من جانب القبارصة اليونانيين. وآخر هذه المقترحات تلك التي قدمها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ السيد دنكاش الى مجلس الأمن هنا وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، وكذلك افكار الأمين العام للأمم المتحدة في " النقاط الخمس " المؤرخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤ - فان " منطقة فاروشا " محددة بانها " كما هي محددة في مقترحات السلطات القبرصية التركية المؤرخة في ٥ آب/اغسطس ١٩٨١ " . كما وردت في الصفحة ٤ ، الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٨٤ (S/16519) . ويسرني ان أقول أن الأمين العام نفسه عندما نقل أفكار " النقاط الخمس " في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤ أشار الى منطقة فاروشا باعتبارها المنطقة المحددة في اقتراحات القبارصة الاتراك بتاريخ ٥ آب/اغسطس ١٩٨١ . وقد اشير الى ذلك في الصفحة ٤ ، الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في ١ ايار/ مايو ١٩٨٤ (S/16519) .

قبل ان اختتم كلمتي ، أود ان اغتنم هذه الفرصة أولا وقبل كل شيء ، لكي أعرب عن تقديرنا العميق للجهود التي لا تكل والتي يقوم بها السيد خافيير بيريز دى كويلار ،

الأمين العام، ان معرفته المباشرة للنزاع القبرصي واخلاصه الكامل لحل سلمي تفاوضي للصراع يمنحاننا الثقة بشخصه وببعثة مساعيه الحميدة التي نكرر تأييدنا الكامل لها وتعاوننا معها .

أود أيضا أن اتوجه بالشكر المخلص والتقدير الى السفير هوفوغوي الممثل الخاص للأمين العام في قبرص للخدمات الطويلة والقيمة التي قدمها وقام بها منذ عين ممثلا خاصا في ايار/مايو ١٩٨٠ ، ونحن نتمنى له كل النجاح في وظيفته الحالية في مدريد .

نقدم شكرنا المخلص وتقديرنا أيضا الى السيد جيس هولغز الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في قبرص للطريقة الممتازة التي يقوم بها بأعماله في قبرص .

نوجه شكرنا أيضا الى اللواء غنتر غراندل قائد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والى من يعملون تحت قيادته للطريقة التي يقومون بها بواجباتهم .

أخيرا وليس آخرا ، أود ان انقل تقديرنا الحار وشكرنا لجميع أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين يعملون من أجل حل قضية قبرص .

ترون من النغمة العامة لحديثي اليوم ان حكومة بلادي مصممة على التوصل الى حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص وتود أن تؤيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة في قيامه ببعثة مساعيه الحميدة التي اناطها به هذا المجلس بموجب الفقرة ٦ من منطوق قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) . وبالتالي ، يسعدني سعادة بالغة أن يكون في مقدوري أن أبلغ أعضاء المجلس انني قدمت صباح اليوم الى الأمين العام مجموعة شاملة من المقترحات الجديدة التي ترمي الى التوصل الى تسوية متفق عليها لمسألة قبرص .

ان الجانب القبرصي التركي لا يزال من ناحيته ملتزما بمبدأ التوصل الى تسوية تفاوضية سلمية لمشكلة قبرص ، ويحدونا الأمل في ان تمهد المقترحات الجديدة الطريق أمام استئناف المفاوضات على قدم المساواة وفي الوقت المناسب بغية انشاء جمهورية فيدرالية ثنائية القومية وثنائية المنطقة كما اتفق عليه في اجتماعي القمة عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

وفي الختام ، اود أن ابلغ المجلس أنه ورد في البيان الصحفي المشترك الذي صدر أمس في نهاية الزيارة التي قام بها الرئيس دنكتاش لتركيا ما يلي :

"أكد الرئيسان من جديد ، وهما يعلنان أن قضيتهما المشتركة في قبرص موجهة لأغراض نبيلة ، رغبتهما في صون وجود الشعب القبرصي التركي وكل حقوقـه المشروعة في الأمن ومن أجل خلق ظروف دائمة للسلم في قبرص وتحقيق تسوية عـن طريق انشاء جمهورية فيدرالية ثنائية القومية ثنائية المنطقة عن طريق المفاوضـات المباشرة".

هذه نهاية الاعلان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل تركيـا واعطيه الكلمة .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي فـي بداية بياني أن أرحب بكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه . ان خصالكـم الدبلوماسية الباهرة معروفة وجلية بحيث أنه ما من حاجة لتهنئتكم في هذا المضمار . وكما توقعنا فقد أدرتم المشاورات العادية بقدر كبير من اللباقة التي اضفيتم عليها لمسات مـن الدعابة الدبلوماسية البريطانية من وقت لآخر . علاوة على ذلك ، يسعدني بوجه خـاص أن أرى رئاسة هذا المجلس وقد شغلها ممثل بلد يرتبط به بلدي بروابط ترجع الى ٤٥ عـاما مما يدل على المصالح الكبرى بيننا وعلى الاتجاهات السياسية المتبادلة .

اود ان اشكر سعادة السفير ترويانوفسكي ، الممثل الموقر للاتحاد السوفياتـــي ، الذى ادار اعمال مجلس الامن بمهارة وحكمة فائقتين اثناء فترة صعبة بصفة خاصة .

امامنا اليوم تقرير سعادة الامين العام المؤرخ في ١ حزيران/يونيـــــة ١٩٨٤ (S/16596 وCorr.1 و 2 و Add.1 و 2) . ويجب ان نأتي على ذكر هذا التقرير وذلـك للاسباب التالية : أولا ، لانه يبين بصورة قاطعة ان السلم قد استتب في قبرص طـــوال الفترة التي يغطيها التقرير . ولابد من تسليط الضوء على هذه الحقيقة لتذكيرنا بالاضطراب الخطير الذى كان سائدا في الفترة التي اوفد فيها مجلس الامن قوة صيانة السلم الـــى الجزيرة . ويتعين على كل واحد منا ، في رأينا ، ان يفكر فـــي الاسباب الحقيقية الداعية الى سكوت الاسلحة في قبرص اثناء السنوات العشر الماضية .

وينبغي التشديد على نقطة هامة اخرى في هذا التقرير ألا وهي اصرار الامـــين العام على اثارة النقطة القائلة بأن الحل النهائي ينبغي ان يفضي الى اتحاد فيدرالـــي بين الطائفتين في قبرص . وهذا مبدأ تؤيده حكومة بلادى تأييدا كاملا . ومن المهم ان الامين العام قد ارتأى التذكير بهذه النقطة في هذا الوقت ، لان الاتحاد الفيدرالـــي لا يزال الهدف النهائي للجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وترى حكومة بلادى انه لابـــد من تركيز الاهتمام ليس على الاعمال التي تقع تماما ضمن اختصاص هذه الجمهورية ، بـــل على الامكانيات الحقيقية والواقعية التي يمكن ان تقرب بين الطائفتين في اطار تفاهـــم بشأن الحل الفيدرالي .

يكرر الامين العام في تقريره ان بعثة مساعيه الحميدة التي اناطها به مجلـــس الامن تستند الى الفقرة ٦ من منطوق القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) . ان اعادة التأكيد هـــذه تشكل مصدر تشجيع لحكومة بلادى ، لانه لا يمكن تصور اساس اخر لمواصلة جهود الامـين العام واستئناف المحادثات بين الطائفتين . وهذه المفاوضات هي السبيل الوحيد المؤدى الى الجمع بين الطائفتين حول تفاهم على اتحاد ثنائي الطائفة وثنائي المنطقة وغيـــر منحاز .

لقد اهتم الامين العام ايضا بأن يكرر ان الاساس المتفق عليه بصورة متبادلة لهذه

المفاوضات لا يزال على حاله. وهذا الاساس ليس ، ولا يمكن ان يكون ، سوى الاتفاقيين العالميّ المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، وكذلك البيان الاستهلالي الذى ادلـــى به الامين العام في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، ووثيقة التقييم الصادرة عن الامم المتحـــدة والمؤرخة في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١.

ان العناصر الاربعة لهذا الاساس المتفق عليه بصورة متبادلة تشكل كلا لا يتجزأ وليس من مصلحة احد الخروج عن هذا الأساس لأنه الأساس الوحيد للتوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

تعتقد حكومة بلادى ان الامين العام ،في تقريره الاخير ، قد ساهم مساهمـــة ملحوظة في التماس الحل التفاوضي . ولهذا ، وبغية مساعدة الامين العام في جهـــوده فان حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية قدمت له صبيحة هذا اليوم سلسلة من المقترحات ذات الاهمية الحيوية . وبغية ضمان نجاح هذه المبادرة فان هذه المقترحات تندرج تحـت اطار السرية الدبلوماسية . وحكومة بلادى تؤيد تأييدا تاما هذه السلسلة من المقترحـات ويحدوها كبير الامل ان تحظى بدراسة متأنية جدا . ويتعين علينا في هذا الوقـــت ان نتوخى الجدية وان نتطلع الى المستقبل . ولهذا ، سأمتنع عن الرد على التعليقـات المعهودة التي ادلى بها ممثل الادارة القبرصية اليونانية وممثل اليونان.

لسوء الحظ ، ليس في وسعي ان اقول ان قرار مجلس الامن ٥٥٣ (١٩٨٤) ، الذى اتخذه المجلس لتوه هذا الصباح ، يرقى الى مستوى تقرير الامين العام . ان هذا القرار لا يشير فقط في الفقرة ٤ من ديباجته الى احكام لم تقبلها الجمهورية التركية لقبـرص الشمالية وتركيا ابدا ولكنه يحدد ايضا في الفقرة ٣ من المنطوق ولاية جعلتها التغـيرات الجذرية بالية في سياق عمليات قوة صيانة السلم، وهو يستند ايضا الى تفويض مفترض مـــن جانب كيان حكومي مزعوم لا يتمتع بوجود قانوني او فعلي .

وعلاوة على ذلك ، وكما تظهر السوابق ، فان ولاية القوة كان يمكن تجديدهـــا دون اية عقبات قانونية لو حذفت الفقرة الثالثة من الديباجة .

منذ نهاية عام ١٩٦٣ ، لم تكن " حكومة قبرص " موجودة . ان حكومة قبرص كانت نظام دولة جمهورية قبرص المستند الى شراكة متكافئة بين الطائفتين ذواتي السيادة في الجزيرة اللتين مارستا حقهما في تقرير المصير بالموافقة بصورة متبادلة على انشاء جمهورية قبرص بمقتضى معاهدة دولية على اساس الاحكام الاساسية الواردة في دستورها التي لم تخضع للتعديل . وهذه الاحكام الاساسية صيغت بلغة القانون الدولي بمقتضى معاهدات تحمل نفس التاريخ ، ١٦ اب/اغسطس ١٩٦٠ . وهذه المعاهدات بدورها تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام الدستوري للجمهورية .

ان تلك الاحكام الاساسية قد حذفتها تماما الطائفة القبرصية اليونانية بمساعدة اليونان ، وكانت ابسط حقوق القبارصة الاتراك تنتهك بصورة دائمة الى ان هبت تركيا تلبية لنداء الطائفة القبرصية التركية ، لتنقذ تلك الطائفة من الاخضاع والابادة . ولهذا ، فان حكومة قبرص ليس لها وجود . ان المجموعة التي تدعي لنفسها هذا اللقب ليست مفوضة الا بتمثيل الطائفة القبرصية اليونانية . وليست لها ولاية على السكان الاتراك في الجزيرة او على الاراضي التي تعيش فيها الطائفة القبرصية التركية اخيرا في ظل امن تام.

ان الطائفة القبرصية التركية ليست أقلية ولم تكن أقلية أبدا . وما دامت اليونان والطائفة القبرصية اليونانية تقعدان عن وضع حد لهذه الحالة فلن يكون هناك حل نهائي . ولا بد أن نعيد الى الأذهان أيضا أن الاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ يعتبران الطائفة القبرصية التركية شريكا مع الطائفة القبرصية اليونانية على قدم المساواة .

لقد أعطتنا الأحداث برهانا كافيا على أن العقبة الأساسية التي تعرقل الوصول الى الحل النهائي لمشكلة قبرص تتمثل ، على وجه الدقة ، في ادّعاء الطائفة القبرصية اليونانية غير القانوني وغير الشرعي بأن من حقها احتكار الدولة القبرصية ورفض الدول الأخرى للاعتراف بعدم مشروعية حالة الأمر الواقع هذه ، بل حتى تجاهل حرمة المعاهدات الدولية وأولوية حكم القانون .

وبغية مكافحة هذا الظلم الصارخ ، أقامت الطائفة التركية نفسها جمهورية مستقلة ليس من أجل الانفصال عن بقية قبرص ولكن لتؤكد أن الطائفتين يمكن أن تعملا على قدم المساواة لاعادة احياء هذه الجمهورية على أساس ثنائي المنطقة وثنائي الطائفة .

ولهذا يستحيل على الطائفة القبرصية التركية أن تقبل قرارات تتجاهل الحق والعدل . ولهذا ، فان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية رفضت قبل لحظات وعن طريق ممثلها ، القرار ٥٥٣ (١٩٨٤) جملة وتفصيلا . وبالتالي فان تركيا أيضا ترفضه جملة وتفصيلا .

ومع ذلك ، فان سعادة وزير الخارجية والدفاع للجمهورية التركية لقبرص الشمالية قد ذكر توا أنه بغية تلبية رغبات الأمين العام ، الذى أعرب في تقريره عن الرأى القائل بأن استمرار القوة في الجزيرة لا يزال أمرا لا غنى عنه لارساء الظروف المواتية للتسوية ، فان حكومته ستواصل قبول وجود القوة في الجزيرة والتعاون معها . وقد اكد السيد منير ارتيكين من جديد ما يلي :

" ان مبدأ ونطاق وأساليب واجراءات التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا ترتكز الاّ على قرارات تتخذها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وحدها " .

والحكومة التركية تؤيد هذا البيان وتؤكد أيضا أن الاتصالات بين السلطـــات التركية في قبرص وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ستستمر على أساس هذا البيـان القبرصي التركـــي .

وختاما ، أود أن أعرب عن تقدير نا للفريق غونتر غرايندل ، قائد القوة ولضبـــاط وضباط صف وأفراد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قـبرص .

الرئيـس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمـــات الرقيقة التي وجهها لـي .

لقد طلب ممثل اليونان الكلمة . وانني أدعوه للادلاء ببيانـــه .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف اكـــون موجزا للغاية ؛ ان كلمتي بشأن نقطة استيضاح أكثر مما هي ممارسة لحقي في الـــرد .

لقد أعلن الجانب التركي مرارا أمام هذا المجلس أن اعلان جنيف الشهير بشـــأن قبرص المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، والذي وقع عليه وزراء خارجية تركيا واليونـــان والمملكة المتحدة ، يمكن أن يكون له اثر في القضاء على حكومة قبرص . وبوصفي ممثـل حكومة وقّعت على الاعلان ، أود أن أرفض بشكل قاطع هذا التفسير .

ففي رأينا أن هذا التفسير للعناصر القانونية والواقعية لاعلان جنيف يعد من قبيل الخيال . فماذا كان اعلان جنيف بشأن قبرص ؟ لقد كان في واقع الأمر اتفاقا لوقـــف اطلاق النار . فالاعلان يذكر ما يلي :

" ان وزراء الخارجية الثلاثة أعلنوا أنه من أجل استقرار الموقف في جمهورية قبرص ، يجب أن تتوقف الأعمال العسكرية في المنطقة التي تحتلها ، من قـبرص ، القوات المسلحة المعارضة ، اعتبارا من الساعة ٢٢/٠٠ بتوقيت جنيف يوم ٣٠ تموز/يوليـه ١٩٧٤ ". (S/11398 ، المرفق ، الفقرة ٢)

لقد كان اتفاقا لوقف اطلاق النار ، ولم يتناول الأمور المضمونية ، لقد كان اتفاقا وقع في ظل قسر وقهر قوات المعتدى المتقدمة . وهناك فقرة عامة جدا ذات طبيعة تفسيرية تذكر ما يلي :

" بغير أى مساس بالنتائج التي يمكن أن نخلص بها من هذا الموقف " .

(S/11398 ، المرفق ، الفقرة ٥)

وبالتالي ، فانه من الخطأ ، واقعيا وقانونيا ، في رأينا أن يحاول أحد أن يستخلص من هذا الاعلان أية نتيجة يكون مفادها أن الأطراف الموقعة كان هدفها أن تغفل حكومة قبرص أو أن تقضي عليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب ممثل قبرص الكلمة ممارسة لحقه في الرد . فأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما حدث في الاجتماعات السابقة لن أجيب الا على ممثل تركيا ، الذى أدلى في الواقع ببيانين . انني أود فقط أن أقول للسيد اريتكسين انني سعيد أن أراه وأن أتوسل اليه أن يحمل الى مواطني السيد نايل أتالاى تمنياتي الطيبة بالشفاء العاجل .

ان الادعاءات التي ردد ها الجانب التركي قد تناولها المجلس في اجتماعات سابقة . وقد تم تمحيص هذه البيانات بالكامل . ان هذه البيانات التي أدلى بها محتل ديارنا وبلادنا وجد المجلس انها ليست إلا تشويها وأكاذيب باطلة . ونتيجة لذلك أدان تركيا المجلس في القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) واعتبر أعمالها في قبرص غير قانونية وطالب بتصحيح الموقف بانسحاب القوات الانفصالية والقضاء على هذا الأمر الواقع .

ان تركيا عندما تعود الى ذكر نفس هذه الحجج ، تعتقد عبثا أن ذاكرة أعضاء المجلس قد وهنت . ومن ثم ، فانها تأمل أن تحصل على بعض المكاسب من تكرار هذه الحجج . ان تركيا تبلغ المجلس بأننا غير موجودين . وان أنقرة تطعن في شروعية حكومتي . ان هذا ليس فيه جديد ولا يضايقنا . لماذا ؟

ان الأمم المتحدة ، في العشرة أعوام الماضية ، قد قدمت اجابات تتمثل في الصمت ازاء هذه المزاعم التركية السخيفة وقد أغفلتها بكل بساطة . ورغم تفاخر المعتدي بأن الضحية قد ماتت فاننا هنا ، يعترف بنا العالم أجمع ويشير باصبع الاتهام الى أنقرة . اننا لم نختف كما كانت تتمنى تركيا . اننا نسلم بأننا نمر ببعض الأوقات الصعبة ، ولكننا سوف نحقق أكثر من مجرد البقاء . لقد رأينا في السبعة آلاف عام من تاريخ بلدنا غزاة يأتون وغزاة يذهبون من جزيرتنا . ان تركيا عنصر غاز وسوف تذهب كالآخرين . وبالنسبة لنا فاننا نشعر أن تعرضنا للغزو لا يعني الهزيمة . اننا مغلوبون ولكننا لم نخرج كما شهد المجلس هنا مرارا .

ان روحنا هي روح المظلوم التي لا تقهر وتصميمنا هو تصميم المدافع عن ارضه القليل ولكن الثمين ، وعقيدتنا راسخة لا تتزعزع بأن العدالة سوف تسود في نهاية المطاف . وبمشيئة الله سوف نتغلب على المصاعب التي يعاني منها شعبنا بما في ذلك الطائفة القبرصية التركية . ففيما يتعلق بالطائفة القبرصية التركية فانها تخضع للاحتلال شأنها شأن بقية شعبنا . وبالنسبة لنا ــ وانا اكرر وسوف اعلن عن ذلك دوما ــ فان هذه الطائفة غالية وتشكل جزءا لا يتجـــزأ من شعبنا وبلدنا . ان هذه الطائفة تربطها ببقية شعبنا روابط قديمة قدم الزمان ووطـــن واحد ومصير واحد . ومع ذلك ففيما يخص تركيا وبعض عملائها في المناطق المحتلة فـــان الطائفة التركية هي " جزء لا يتجزأ من الدولة التركية " وهذا دليل لا يدحض على المطامح التوسعية لأنقرة وذلك الدور الخبيث الذى تلعبه قواتها في المناطق المحتلة .

ان زميلي السفير دونتاس ممثل اليونان قد أشار الى اعلان جنيف بشكل مقنع جدا . نعم ان هناك طائفتين رئيسيتين في قبرص . والدستور يقوم على اساس وجود طائفتين وليس على أساس وجود منطقتين أو على أساس وجود قوميتين كما سمعنا مؤخرا . ولكن وجود هاتين الطائفتين لا يحول بأى حال من الاحوال دون وجود حكومة قبـــرص الآن أو فيما بعد . ان شرعية حكومة قبرص ما فتئت موضع اعتراف من جميع المنظمات الدولية وفي جميع قرارات الامـــم المتحدة بما في ذلك قرار مجلس الامن ٥٥٣ (١٩٨٤) الذى اعتمد منذ هنيهة .

ان الجانب التركي ــ يستند ــ عندما يحلو له ذلك ــ الى دستور عام ١٩٦٠ . انـــه يتمسك بما يمكن ان يكون في صالحه وما يتمشى مع ايديولوجيته وتقسيمه . وفي نفس الوقت فانه يضرب بعرض الحائط بهذا الدستور ويرفضه وهو نفس الحجية التي يعتمد عليها . انني أسأل ممثل تركيا مرة اخرى ، هل يعترف بدستور عام ١٩٦٠ وبقبله ؟

ومرة اخرى يشير ممثل تركيا الكبير ، كعادته ، الى المصاعب التي تواجهها الطائفة القبرصية التركية . من هو المسؤول عن هذه المصاعب ؟ من هو المذنب ؟ من الذى يشـــار اليه بأصبع الاتهام ؟ انني افضل الاجابة من خلال الفقرة ١٠٦ من تقرير السيد الامين العام للامم المتحدة (S/6426) بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٦٥ التي يقول فيها ان :

" المصاعب التي يعاني منها السكان القبارصة الاتراك هي نتيجة مباشرة لسياسة العزلة التي تتبعها زعامتهم والتي تفرضها بالقوة على السواد الاعظم منهم " (S/6426 ، الفقرة ١٠٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي آخر جلسة يعقدها مجلس الامن قبل انتهاء الفترة التي يشملها التقرير السنوي لمجلس الامن الذي يقدم الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق ، فقد جرى الاتفاق على ان اسجل ان اعضاء مجلس الامن بكامل هيئتهم قد دخلوا منذ ١٦ حزيران /يونيه ١٩٨٣ في مشاورات بصدد القضايا المثارة في تقريري الامين العام السنويين المقدمين الى الجمعية العامة في دورتيها السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين وخلالها استكشف الاعضاء الطرق والوسائل الممكنة لتعزيز فعالية المجلس وفقا للصلاحيات المسندة اليه في الميثاق . وتجرى متابعة هذه المشاورات الواسعة النطاق سرا وبصورة مستمرة . وقد قدم المجلس بيانا مؤقتا للتقدم المحرز في أعماله ، وذلك في مذكرة من رئيسه عممت بوصفها الوثيقة S/15971 المؤرخة في ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥